

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ١٢٥ لسنة ٢٠٠٦

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق الخدمات الصحية

والاجتماعية لرجال القضاة وأعضاء الهيئات القضائية :

وعلى قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٧٦ بقواعد المعاونة

الم الخاصة بالصندوق :

وعلى قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية

والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية :

وعلى قرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ بصرف مبلغ شهري إضافي لأصحاب

المعاشات من أعضاء الهيئات القضائية والمستحقين عنهم ، والمعدل بقرارات وزير العدل

أرقام ٤٤٧ لسنة ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ لسنة ٦٣٧ ، ١٩٩٠ لسنة ٢٩٨٥ ، ١٩٩١ لسنة ٢٩٨٥

، ١٩٩٣ لسنة ٢٦٣٣ ، ١٩٩٤ لسنة ٨١١ ، ١٩٩٥ لسنة ٣٥٤ ، ١٩٩٦ لسنة ٢٢٧٧ ، ١٩٩٦

لسنة ٤٧٧ ، ١٩٩٨ لسنة ١٦٨٨ ، ١٩٩٩ لسنة ٣٢٩ ، ١٩٩٩ لسنة ٤٧٧

وعلى موافقة مجلس إدارة صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية :

وعلى موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية :

قرار:

(المادة الأولى)

يزاد المبلغ الشهري الإضافي المقرر لأصحاب المعاشات من أعضاء الهيئات القضائية والمستحقين عنهم بمقتضى أحكام المواد ٣٤ مكرر «١» ، ٣٤ مكرر «٢» ، ٣٤ مكرر «٣» ، ٣٤ مكرر «٤» ، ٣٤ مكرر «٥» المضافة إلى قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ والمعدل بقرار وزير العدل رقم ٣٢٩ لسنة ٢٠٠٥ من ثلاثين جنيهاً إلى اثنين وثلاثين جنيهاً وبالنسبة لأصحاب المعاشات الذين أحيلوا إلى التقاعد قبل ١٩٨٤/٤/١ والمستحقين عنهم فيزاد المبلغ الشهري الإضافي من ثلاثة وثلاثين جنيهاً إلى خمسة وثلاثين جنيهاً وذلك عن كل سنة من المدد الواردة في هذه المواد .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويعمل به من ٢٠٠٦/٢/١ ، وعلى رئيس مجلس إدارة صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لرجال القضاء وأعضاء الهيئات القضائية تنفيذه .

صدر في ٢٠٠٦/١/٨

وزير العدل

المستشار / محمود أبو الليل راشد